التمهيد

أولاً : دور المرأة الفلسطينية السياسي

ثانياً: دور المرأة الفلسطينية الاجتماعي

ثالثاً: دور المرأة الفلسطينية الاقتصادي

التمهيد

لن يتسنى لنا التعرف على قضايا المرأة، كما وردت في الروايات النسوية الفلسطينية إلا إذا استقصينا دورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الفلسطيني منذ بدايات القرن العشرين، وحتى نهايته. لنتعرف على الأدوار والمهام التي قامت بها المرأة الفلسطينية خلال القرن الماضي. ومن هنا نتساءل: هل مارست المرأة الفلسطينيةدوراً واضحاً في الحياة الفلسطينية المختلفة، التي مرت بظروف وأزمات قاسية؟ وما هو الدور الذي قامت به المرأة في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ألّمت بالمجتمع الفلسطيني؟ وهل بقيت ساكنة في عالم التخلف الثقافي والسياسي كما يتهمها بعض النقاد والمفكرين؟!. وجاء هذا التمهيد ليبين الأدوار التي قامت بها المرآة الفلسطينية في مجالات الحياة المختلفة. وتتلخص في النقاط الآتية:

أولاً : دور المرأة الفلسطينية السياسي.

تأتى أهمية البحث في دور المرأة السياسي في مراحل النضال الوطني للشعب الفلسطيني في المراحل المختلفة منذ وعد بلفور ونكبة ١٩٤٨ ونكسة عام ١٩٦٧ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى المرحلة الراهنة، لبيان دورها وتطوره على الصعيد السياسي والوطني. فقد قدمت المرأة الفلسطينية جهوداً كبيرة في الجوانب السياسية التي مرّت بها القضية الفلسطينية وحتى يومنا هذا. وقد اتخذ نضال المرأة لفلسطينية أشكالا مختلفة بدءاً بالعمل البسيط ثم العمل السياسي الرافض للوجود البريطاني والصهيوني على أرض فلسطين وانتهاء بالعمل الثوري والعسكري المقاوم لهذا الوجود بكافة أشكال النضال. وفي هذا المجال سيحاول الباحث تسليط الضوء على دور المرأة السياسي في القرن الماضي، محاولة منه إعطائها حقها في كشف هذا الدور الذي قامت به عبر المراحل المتعددة.

في بداية القرن الماضي، لم يكن للمرأة الفلسطينية أي نشاط سياسي منظم يمكن أن يوصف أو يقف عنده الدارس، لذلك فإنها لم تخض المجال السياسي بسبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، وبسبب المفاهيم التقليدية التي اقتصرت في هذا المجال على الرجل دون المرأة، حيث يعتبرها ذات مرتبة دونية في المجتمع. وبالرغم من هذه الصورة، وتعدد المعوقات، ونتيجة لتغير الساحة السياسية في فلسطين ووقوعها تحت الانتداب البريطاني، فقد أدى ذلك إلى تغير في الوضع العام في فلسطين، لتدخل المرأة المتعلمة معترك الساحة السياسية.

وقد كان لسياسة الانتداب البريطاني من إحداث التغيرات على الأرض الفلسطينية، من احتلال واعتقال الرجال وهدم البيوت، وفتح باب الهجرة للاستيطان اليهودي أثر واضح في تنبه المرأة

الفلسطينية إلى هذا الواقع، كما تنبهت إلى واجبها النضالي منذ بدء الهجرة الصهيونية لفلسطين، فشاركت في المظاهرات التي عمّت فلسطين والتي تندد بوعد بلفور المشؤوم، وضد مخططات الاستعمار ومؤامراته على الشعوب العربية بوجه عام والشعب الفلسطيني بشكل خاص[١]. وكان نتيجة هذا الوعي والمشاركة في المظاهرات والأحداث أن تكّون لديها الوعي الذي شجّعها إلى تشكيل أول اتحاد نسائي فلسطيني، ففي العام ١٩٢١ أسست "اميليا السكاكيني" و"زليخة الشهابي" أول اتحاد نسائي فلسطيني الذي قام بتنظيم المظاهرات ضد الانتداب البريطاني، وشكل عدة لجان هدفها مناهضة الانتداب البريطاني والوقوف في وجه الاستيطان الصهيوني[٢].

وشكلت "ثورة البراق[٣]" نقطة تحول في حياة المرأة الفلسطينية، إذ وقعت تسع نساء شهيدات برصاص الجيش البريطاني، مما دعا المرأة إلى تصعيد نضالها لتغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أحاطت بها، خاصة بعد أن وجدت نفسها أمام المسؤولية الملقاة على عاتقها بعد عمليات الإعدام والاعتقال والمطاردة والسجن وهدم البيوت، التي قامت بها سلطات الانتداب البريطاني. فنظمت جهودها وجندت كل الإمكانيات المتوفرة لديها لمواجهة الظروف المستجدة[٤]. **مما أدى** إلى عقد أول مؤتمر للمرأة الفلسطينية في القدس يوم ٢٦ تشرين أول عام ١٩٢٩، حضرته أكثر من ثلاث مائة امرأة من جميع أنحاء فلسطين، ليتم تأسس جمعية السيدات العربيات على يد زليخة شهابي[٥]. وكان الوضع السياسي الصعب في فلسطين هو المادة الرئيسية في المناقشات أثناء جلسات المؤتمر، وقد اعتبر معظم المتكلمين أن سلطة الانتداب هي المسؤولة الوحيدة عما جرى من أحداث وتطورات[٦].

وخلص المؤتمر وخرج بقرارات تؤكد على اعتبار وعد "بلفور" هو انتهاك متعمد لكل العهود التي أعطيت للعرب قبل الهدنة، كما يعني تدمير القومية العربية في فلسطين لأنه يساعد على إظهار

---

[١]– الفت محمود فؤاد: الدور الوطني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية، **صامد**، عدد٦٢تموز١٩٨٦، ص١١١

[٢]– خديجة أبو علي:**مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية**، منشورات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بيروت١٩٧٥، ص، ٤٤

[٣]– وقد تمت عام ١٩٢٩ نتيجة إصدار السلطات الانتداب البريطاني حكم الإعدام بحق عشرين فلسطينيا، وإصدار أحكام أخرى بحق عدة مئات، مما أدى الى اشتعال ثورة عامة لأرجاء فلسطين واشتركت فيها النساء، وكان من نصيبهن الشهادة، وممن كن لهن هذا الشرف جميلة الاشقر، وعائشة أبو حسن، وعزية سلامة.

[٤]– ليما شفيق :حول نضال المرأة في المناطق المحتلة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، **مجلة المرأة العربية**، العدد ٢، سنة ١٩٨٥، ص ١١٤.

[٥]– آمال جذوة :**الدور السياسي ومشاركة المرأة**، مؤتمر المرأة الفلسطينية ومعركة الصمود، الخليل ٢٠٠٢/٩/٢٠م، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديموقراطية، ط١، ص٧٣

[٦]– مايتيل مغنم: الجذور التاريخية لنضال المرأة الفلسطينية في الحركة الوطنية منذ الانتداب وحتى عام١٩٣٦، ترجمة أحمد عمر شاهين، **صامد الاقتصادي**، عدد٦٢ تموز١٩٨٦، ص١٢

القومية اليهودية وإحيائها. وتم دعم جميع أعضاء المؤتمر العربي النسائي الأول والشخصيات العربية الوطنية في جهودهما للعمل على تأسيس حكومة وطنية تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي يُمثّل فيه السكان حسب نسبتهم العددية. ويحث المؤتمر كل عضو على قبول هذا القرار بوصفه أمانةً وطنيةً، وان يعمل بإصرار على تنفيذه[١].

وفي أعقاب المؤتمر قدمت السيدات إلى المندوب السامي في فلسطين مذكرة رسمية من أجل رفعها إلى الحكومة البريطانية نيابة عن المؤتمر، وكان أهم ما جاء فيها:

- الاحتجاج على الهجرة الصهيونية في ضوء أوضاع البلاد الاقتصادية والسياسية.
- الاحتجاج على قانون تنفيذ العقوبات الجماعية.
- الاحتجاج على معاملة البوليس السيئة للسجناء العرب[٢].

كما شاركت النساء في المظاهرات والإعتصامات، ومن أبرز تلك المشاركات المظاهر التي جرت في القدس عام ١٩٣٣ والتي اشتركت فيها خمسون امرأة كن يسرن خلف الرجال، وهنّ يرددن الأناشيد الوطنية والحماسية[٣].

وتصاعد الدور النضالي للمرأة الفلسطينية إبان الإضراب الكبير والثورة الفلسطينية بين عامي ١٩٣٦- ١٩٣٩، حيث شاركت بشكل أكثر وضوحاً وفاعلية، إذ أخذت على عاتقها عملية نقل السلاح للثوار عبر نقاط التفتيش البريطانية التي كانت تحكم الرقابة على تنقلات الثوار وتحركاتهم. إضافة إلى قيامها بجمع التبرعات وتوزيعها على عائلات الشهداء والمعتقلين، ونقل المواد التموينية للثوار في مواقعهم النضالية، وشاركت بشكل مباشر في القتال فقدمت التضحية والشهادة، وكان من بين الشهيدات "فاطمة غزال" التي استشهدت في ٢٦-٦-١٩٣٦[٤]، في معركة عزون.

وعلى الصعيد النضالي والكفاحي فقد شاركت المرأة الفلسطينية في حرب ١٩٤٨ إلى جانب الرجل، وعمدت إلى المشاركة الرسمية والتنظيمية فيها، فأسست في يافا جمعية "التضامن النسائي" التي ساهمت في حمل الماء والمؤن إلى الثوار، إضافة إلى تضميد الجروح للمصابين، والمشاركة الفعلية مع الثوار[٥]. وقد شاركت هذه الفرق مجموعات المجاهدين والمناضلين في معاركهم ضد الإنجليز واليهود، فقد جُرح العديد منهن واستشهدت أخريات، ومنهن:جوليت زكا، وجميلة احمد،

---

[١] - مايتيل مغنم، الجذور التاريخية لنضال المرأة الفلسطينية...، ص١٣

[٢]- المصدر السابق، ص١٤

[٣]- زينب الغنيمي: تطور وضع المراة الفلسطينية، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد٢١٠، أيلول ١٩٩٠، ص٤٢

[٤] - الاتحاد العام للمراة الفلسطينية: واقع المرأة الفلسطينية في الوطن المحتل،**صامد الاقتصادي**، عدد٦٢، ١٩٨٦، ص٤٣- ٤٤

[٥]- مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية: **نضال المرأة الفلسطينية**، المجلس الوطني الفلسطيني،، بيروت، أيلول ١٩٧٥، ص٦-٧

وذيبة عطية، وحلوة زيدان التي حملت بندقية زوجها بعد استشهاده مع ابنها وأخذت تحارب، حتى استشهدت بتاريخ ١٩٤٨/٤/٩م، وفي اليوم التالي استشهدت المعلمة حياة البلبيسي في مجزرة دير ياسين أثناء معالجتها وإسعافها عدداً من الجرحى والثوار[١].

ومع نشأة المنظمات الفلسطينية في منتصف الستينات، التي اتجهت إلى أسلوب الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين، والتي شرّعت أبوابها للمرأة لتنخرط في صفوفها، ولتمارس دورها النضالي على جميع المستويات الوطنية والثقافية والإعلامية والصحية. . . وتسهم مساهمة فعّالة، إلى جنب الرجل في صياغة مستقبل الوطن. فأثبتت كفاءة عالية في تحمّل مسؤولية النضال. وعبّرت عن حيوية المجتمع الفلسطيني، وقدرته على التحوّل الإيجابي تبعاً للظروف[٢].

ويعدّ تشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية، وهو تنظيم نسوي شعبي ديموقراطي يمثل المرأة الفلسطينية أينما وجدت، ويستهدف تنظيمها وتعبئة طاقاتها من أجل تحرير الوطن وتحرير المرأة الفلسطينية نفسها. ويعود تأسيسه إلى عام ١٩٦٥ حيث عُقد أول مؤتمر نسوي بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بحضور ١٣٩ مندوبة ممثلة للجمعيات في الوطن العربي والضفة الغربية وقطاع غزة[٣].وكان هذا الإعلان والقرارات تأتّي تماشياً مع قرار المجلس الوطني الفلسطيني والذي ينص على" اشتراك المرأة الفلسطينية العربية في جميع مجالات العمل التنظيمي والنضالي ومساواتها بالرجل في جميع الحقوق والواجبات من أجل تحرير الوطن[٤]".

وعلى صعيد العلاقات العربية أصبح الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عضواً في مكتب الاتحاد النسائي العربي، وعلى الصعيد العالمي حصل على عضوية الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الذي يضم ١١٠هيئة نسائية[٥]. . وهذا يدلنا على أن الوعي السياسي النسائي نشأ في أحضان حركة النضال الفلسطيني، ونما من خلال مؤسسات مجتمعية أصلاً . فيما وفر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، بديلاً سياسياً شكل مرجعية للحركة الوطنية الفلسطينية التي نمت في أحضانها الحركة النسوية مما جعلها تتقابل مع استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية الهادفة

---

[١] – احمد سالم : المرأة الفلسطينية:أمومة مع الأرض مرسومة بالدم، **صوت النساء**، عدد١٣٦، ٢٠٠٢/٢/١٠

[٢] – مي الصايغ : المرأة العربية، الواقع والتطلعات، **مجلة النهج**، عدد ١٩٩٥/٤١، ص ١٠٧.

[٣] - الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، دراسات الحضارة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص٢٠٣-٢٠٥

[٤] – راشد حميد: **قرارات المجلس الوطني الفلسطيني**، منشورات مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت١٩٧٥، ص٤٥

[٥] – أسامة يوسف شهاب: **أدب المرأة في فلسطين والأردن١٩٤٨-١٩٨٨**، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١م، ص٣٣

إلى تأسيس الجماهير وزجها في النضال الوطني[١]. ومع بداية تشكيل حركة فتح كانت المرأة تعد جزءاً من التنظيم، فقد شكلت أول خلية نسائية لحركة فتح في دمشق أواخرعام١٩٦٥، وتم تدريب أعضائها على حمل السلاح[٢].

وتعددت مظاهر دور المرأة السياسي بعد نكسة١٩٦٧ فانخرطت في الكفاح المسلح بعد أن أوصلها نضجها الفكري ووعيها السياسي إلى رفض قيود المجتمع المفروضة عليها المتمثلة بأعرافه ونظمه وقوانينه الاجتماعية[٣]. فشاركت في نقل وتخزين الأسلحة، والتدريب عليها، وإيواء الفدائيين، فضلاً عن التخطيط والتنفيذ المباشر للعمليات العسكرية، مما جعل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتبه إلى هذا العنصر الاجتماعي الفاعل في الكيان الفلسطيني[٤]. ونتيجة لهذه المشاركة فقد تعرض للاعتقال والاستشهاد عدد منهن، "واعتقلت أول مناضلة فلسطينية على هذا الطريق فاطمة برناوي في تشرين أول عام ١٩٦٧ بعد وضعها قنبلة في سينما صهيون في مدينة القدس وحكم عليها بالسجن مدى الحياة[٥]". وكانت شادية أبو غزالة أول شهيدة فلسطينية استشهدت أثناء إعدادها قنبلة متفجرة في تشرين ثاني ١٩٦٨[٦]. وفي أبريل من عام ١٩٦٨ اشتركت ثلاثمائة امرأة عربية في مظاهرات جابت شوارع القدس احتجاجا على إقامة الاستعراض العسكري في المدينة[٧].

ولم تهمل المرأة الفلسطينية الاعتصامات بوصفها مظهراً من مظاهر المقاومة والتحدي للاحتلال وقوانينه، فرفعت المذكرات والنداءات للهيئات الدولية والإنسانية، من أجل فضح ممارسات سلطات الاحتلال القمعية ضد شعبنا في الوطن المحتل، وقد اتبعت الحركة النسائية هذه الأشكال إما احتجاجاً على مصادرة الأراضي وتهجير أصحابها، وضد إقامة المستوطنات، وضد سياسة الإلحاق والضم والتهويد، أومن أجل تحسين شروط المعتقلين والمعتقلات في السجون الإسرائيلية، أو استنكاراً للمجازر الوحشية التي ارتكبتها عصابات المستوطنين وسلطات الاحتلال ضد الطلبة والطالبات والمصلين، وضد التجمعات الفلسطينية في الخارج، كما حدث في مجازر "صبرا وشاتيلا" في لبنان.

---

[١]– دنيا الأمل إسماعيل: المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية، **رؤية**، العدد الخامس، كانون ثاني٢٠٠١، ص٦٥

[٢] -عبلة الدجاني:**المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني** في مواجهة الغزو الصهيوني، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٢، ص٥٩

[٣]– ميسون الوحيدي: **المرأة العربية في فلسطين**، معاناة ونضال، القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٩٨٥،ص٣

[٤]– ميسون الوحيدي: **المرأة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي**، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٢.

[٥]– عبلة الدجاني:**المراة الفلسطينية والطفل الفلسطيني**، ص٣٥

[٦] – الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: المرأة الفلسطينية في ظل ثورتها، القاهرة، **اتحاد المرأة** ١٩٧٠،ص٣٧.

[٧]– مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية: **نضال المرأة الفلسطينية**، ص٩

إضافة إلى العمليات الفردية التي قامت بها المرأة الفلسطينية، والمظاهرات في المناطق المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد قامت النساء الفلسطينيات إلى تأسيس مليشيات خاصة بالمرأة، حيث التحقت المرأة الفلسطينية بمعسكرات المليشيا النسائية في الأردن قبل خروجها منها، وقد تخرجت ثلاث دفعات، اشتركن في أحداث أيلول، إضافة إلى اشتراكهن في تنفيذ بعض العمليات العسكرية ضد منشآت العدو الصهيوني[١].

كما التحقت المرأة الفلسطينية بالمعسكرات التي كانت تقيمها فصائل الثورة الفلسطينية في لبنان، للتدرب عناصرها على استخدام مختلف أنواع الأسلحة ومن بينها المدافع المضادة للطائرات وقد تميزت بعض النساء باستخدام هذا النوع من السلاح، وقد أكّدت معرفتها بالقيام بدورها وقدرتها على القيادة العسكرية، ومثل ذلك قيام المناضلة الشهيدة دلال المغربي في ١٠/آذار/١٩٧٨ بقيادة مجموعة فدائية مكونة من اثني عشر شاباً، انطلقت بهم من الأراضي اللبنانية وتوجهت إلى عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتختطف حافلة للركاب وتشتبك مع مجموعة من الجنود الإسرائيليين مما أدى إلى استشهادها ومجموعتها بعد أن تمكّنت هذه المجموعة من قتل عدد كبير من جنود الاحتلال قبل استشهادها[٢].

وقد أدى اشتراك المرأة في العمل العسكري والانتماء إلى المنظمات الفلسطينية المسلحة داخل الوطن المحتل إلى وقوع العديد منهن في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بحيث بلغ عدد المعتقلات اللواتي دخلن السجون الإسرائيلية، وصدرت بحقهن أحكام تتراوح بين السنة والسجن المؤبد ألف امرأة حتى عام ١٩٨٥[٣].

ومع استمرار الاحتلال الإسرائيلي، استمرت المرأة الفلسطينية في تقديم التضحيات على الأرض الفلسطينية، وفي النضال السياسي ضد المحتل الصهيوني، لتعلن رأيها ورفضها لهذا الوجود، ولتمارس العمل النضالي على الأرض، "فخرجت إلى الشوارع مشاركةً في المسيرات والاعتصاماتوالمظاهرات متحديةً بذلك الغازات السامة والضرب المبرح والرصاص. واثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، شهدت المناطق الفلسطينية مظاهرات لم يسبق لها مثيل، قبل هذا التاريخ، وشاركت فئات الشعب عامة في هذه المظاهرات، مما أدى إلى استشهاد وجرح العديد من المواطنين الفلسطينيين" وقد بلغت نسبة الجريحات الفلسطينيات٤٢%في الضفة الغربيةو٥٧%في قطاع غزة[٤]"، خلال تلك الفترة.

---

[١] – خديجة أبو علي:**مقدمات حول واقع المرأة**، ص١١٦–١١٧.

[٢] – أحمد سالم: المرأة الفلسطينية، **صوت النساء**، عدد١٣٦، ٢٠٠٢/٢/١٠

[٣] – زينب الغنيمي: تطور وضع المرأة الفلسطينية، **مجلة شؤون فلسطينية**، عدد ٢١٠، أيلول ١٩٩٠، ص ٤١

[٤] – أمال حذوة: **مؤتمر المرأة الفلسطينية ومعركة الصمود**، ص٧٦

وظلت المرأة الفلسطينية ضمن الفئات التي تواجه هذا الاحتلال، عن طريق انتهاجها الخط السياسي والنضالي مما جعلها عرضة للاعتقال والأسر على مدى العمل النضالي الفلسطيني. بل وتعدت ذلك إلى العمل العسكري والنضالي في مقاومة الاحتلال وسياسته التعسفية، فكان الاستشهاد وكان الاعتقال لهن، وقد بلغ عد النساء اللواتي دخلن السجون الإسرائيلية بسب انتمائهن السياسي، حتى عام ١٩٨٥(٥٩)امرأة[١]. وما بين العام ١٩٦٧-١٩٨٥ استشهدت ٤٩ سيدة وفتاة دفاعا عن فلسطين وعروبتها[٢].

وهكذا فقد شاركت المرأة الفلسطينية بصورة واضحة بالرغم من نسبتها المتواضعة، في مسيرة النضال الفلسطيني، بكل أشكاله، في الكفاح المسلح، وفي العمل السري المنظّم في الضفة والقطاع. وقامت بتنفيذ الكثير من المهمات التي لم تتوقف عند الجانب النضالي أو التنظيمي السري أو الاعتصامات والمظاهرات والمهام الوطنية الأخرى بل امتدت في تطويرها نحو الإسهام في تشكيل العديد من الأطر والمنظمات العسكرية والجمعيات النسوية ذات الطابع الجماهيري الوطني العام،إلى جانب بعض المنظمات النسوية التي اتخذت في تشكيلها لوناً سياسياً أو حزبياً يعبر عن الانتماء لهذا الفصيل أو ذاك. وجاء نضالها جنباً إلى جنب مع نضال الرجل، لتشارك في كافة أشكال العمل العسكري من نقل للتموين والأسلحة، ومساعدة الفدائيين في العمليات ومشاركتهم العمليات العسكرية. ونجحت في معظم أعمالها، أما في العدد القليل النادر الذي لم تحقق فيه نجاحاً ملموساً، فكان يكفيها أن تسجل بمحاولاتها رفضها وعدم استسلامها لأنواع الظلم والقهر التي يمارس على شعبها.

ثانياً: دور المرأة الفلسطينية الاجتماعي

كان لسياسة الانتداب البريطاني على الأرض الفلسطينية، من احتلال واعتقال الرجال وهدم البيوت، وفتح باب الهجرة للاستيطان اليهودي أثر واضح إلى تنبه المرأة الفلسطينية لهذا الواقع. فقد بدأ نشاطها الاجتماعي في القرن الماضي في عام ١٩١٩، حيث أنشئ اتحاد للسيدات العربيات في القدس من أجل مساعدة المرأة العربية لتحسين أوضاعها، ومساعدة الفقراء، وتشجيع المشاريع العربية والوطنية، وكانت زوجة "فايز بك حداد" إحدى منظمات هذا الاتحاد، وقد سافرت في السنة نفسها ممثلةً للاتحاد إلى دمشق لتهنئة الملك فيصل بمناسبة توليه العرش وطالبة مساعدته للجمعية[٣].

---

[١]- رجاء العسيلي: **دور المرأة في المؤسسات**، مؤتمر المرأة الفلسطينية ومعركة الصمود، ص١١١

[٢]- احمد سالم: المرأة الفلسطينية: **صوت النساء**، عدد١٣٦، ٢٠٠٢/٢/١٠

[٣]- مايتيل مغنم: **الجذور التاريخية لنضال المرأة الفلسطينية...**، ص٨

وخلال هذه الفترة تم تأسيس العديد من الجمعيات النسائية التي انتشرت في المدن الفلسطينية، من أهمها:

١. جمعية الإتحاد النسائي العربي: تأسست في نابلس عام ١٩٢١، وهي من أقدم الجمعيات النسائية في فلسطين، وكانت تهدف إلى إيواء الفتيات وتعليمهن وتقديم الخدمات الطبية وغيرها للمحتاجين.
٢. جمعية السيدات العربيات: تأسست في يافا في أوائل الثلاثينات، بهدف خدمة البلاد ومشاركة الرجال في الأعمال السياسية، والإسهام في المناسبات الوطنية والاجتماعية.
٣. جمعية الإتحاد النسائي: تأسست عام ١٩٤٧ في بيت لحم، بهدف افتتاح مركزين للإسعاف الأولى لتقديم الخدمات للمناضلين.
٤. جمعية الإتحاد النسائي:تأسست في غزة في الأربعينات، بهدف الاهتمام بالمرأة العربية ومساعدة المنكوبين.
٥. جمعية تثقيف الفتاة العربية: تأسست في حيفا في الأربعينات بهدف رفع مستوى المرأة في المدينة.
٦. جمعية التضامن الاجتماعي: تأسست في اللد عام١٩٤٥ بهدف رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية[١].

وكانت نكبة عام ١٩٤٨ نقطة تحول هامة في تاريخ الشعب الفلسطيني وتاريخ الحركة النسائية الفلسطينية، التي أصبح عليها واجب اجتماعي وسياسي هام بعد فقدان الأرض، والهجرة إلى البلاد العربية المجاورة خوفاً من المذابح الصهيونية. لذلك فقد لحق الدمار في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني، وفرضت الظروف الجديدة على اللاجئين من أبناء شعبنا والنساء بصورة خاصة، ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات التقليدية في القرى والمناطق الفقيرة من المدن، مثل اضطرار المرأة للعمل، والاستقلال النسبي للأبناء، والبطالة والفاقة والعوز والحرمان والمعاناة، حيث أسهم كل ذلك في خلق حالة من الاغتراب، لدى الرجل والمرأة، فتحولت الأهداف النسائية التي تم تعاطيها مع الواقع السياسي الجديد، والتي كانت تعتمد على الطابع الاجتماعي، بشكل عام قبل هذا التاريخ، لتتحول إلى الطابع السياسي إضافة إلى اهتمامها بالمواضيع النسائية الاجتماعية[٢].

---

[١]- **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الثالث، ص٢٢٤

[٢]- غازي الصوراني: دور المرأة الفلسطينية تاريخه الحديث والمعاصر، **رؤية**، عدد٢١، ايلول٢٠٠٠٢، ص٥٣

وتم تأسيس العديد من الجمعيات والنوادي النسائية، كنتاج للتطور الفكري والاجتماعي للنساء اللاتي يقمن بتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للأسر الفلسطينية التي شردتها أحداث النكبة، إضافة لدورها في مكافحة الأمية والبطالة في صفوف النساء، ومن هذه الجمعيات:

١. جمعية الفتاة اللاجئة : تأسست في القدس عام ١٩٤٩، هدفت حمل قسط من معاناة الشعب الفلسطيني، حيث افتتحت الجمعية حضانة لأطفال الأمهات العاملات، وأنشأت مركزا لتعليم السيدات فن الخياطة والتدبير المنزلي، إضافة إلى افتتاح مركز لمكافحة الأمية[١].

٢. جمعية إنعاش الأسرة: تأسست في رام الله عام ١٩٦٥ برئاسة سميحة خليل، ببداية متواضعة لتصبح إحدى اكبر المؤسسات التعليمية والثقافية في الضفة الغربية، إذ أصبحت تضم داراً للأيتام، وكلية تدريب مهني للنساء، وروضة أطفال، كما تشمل قسماً لإنتاج مواد غذائية، ومركزاً يوفر أعمال النسيج والخياطة المنزلية لمئات من النساء، وكذلك متحفاً ومعهداً للفنون الشعبية[٢].

٣. دار الطفل العربي: أسستها "هند الحسيني" في القدس لرعاية أطفال شهداء دير ياسين.

٤. الاتحاد النسائي الفلسطيني: تأسس في القدس سنة١٩٦٤ وكان من أهم أهدافه "رفع مستوى المرأة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً ورعاية المرأة العاملة ورعاية الأمومة والطفولة[٣]".

٥. جمعيات أخرى مثل: جمعية النهضة النسائية في رام الله، وجمعية المناضل الجريح في غزة، ودار اليتيم في القدس، ودار رعاية الأحداث، وجمعية اتحاد النسائي العربي.

وكان لنكسة حزيران ١٩٦٧، وصعود نشاط وفاعلية حركة المقاومة الفلسطينية بوصفها عنواناً وإطاراً رئيساً تغلب على كل النشاطات المدنية والاجتماعية الأخرى أثر في تراجع نشاط الجمعيات والاتحادات النسائية لحساب فصائل المقاومة الفلسطينية، التي استوعبت معظم العناصر النسوية العاملة في النشاط العام واندماجهن في العمل السياسي عبر علاقتهن التنظيمية مع هذا الفصيل أو ذاك[٤]. ومضاعفة مسؤولية المرأة تجاه أبناء شعبها، فوجدت نفسها مدفوعة إلى تكثيف العمل من أجل تخفيف آلام ومعاناة الذين شُرّدوا، وهُدّمت بيوتهم، وأعتقل رجالهم، فشُكلت جمعيات ومؤسسات جديدة إضافة إلى تلك التي كانت قائمة . لتواجه المشاكل المتجددة والتي تمثلت في نجدة المنكوبين، وتقديم المساعدة لهم، مثلما فعلت "لجان إغاثة المتضررين" في نابلس، ورام الله،

---

[١]- عزت دراغمة:**الحركة النسائية في فلسطين(١٩٠٣-١٩٩٠)**، مكتب ضياء للدراسات، القدس، الطبعة الأولى،١٩٩١ ص٨٤

[٢]- ماريا هولت: **النساء في فلسطين صراعات قديمة وحقائق جديدة**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدواية، القدس، فلسطين، ١٩٩٦، ص٣٠

[٣]- غازي الصوراني: دور المرأة الفلسطينية ...، ص٥٨

[٤]- غازي الصوراني: دور المرأة الفلسطينية، ص٣٢

والبيرة، والتي تشكلت في ٥ كانون الأول ١٩٦٧، فقدمت الإعانات الشهرية لعائلات الشهداء بصورة ثابتة، من قيمة التبرعات التي كانت تقوم بجمعها[١].

وبرزت خلال سنوات الاحتلال، حاجة ضرورية لتطوير العمل الاجتماعي النسائي لمواجهة المشاكل المتزايدة، خاصة الواقع الاقتصادي المتدهور، الأمر الذي أدى إلى تركيز دور العمل الاجتماعي النسائي هنا على تقديم المعونة. وفي أوائل الثمانينيات نشأت أطر نسائية " عّبرت هذه الأطر في جوهرها عن فهم الارتباط الوثيق بين النضال الوطني والاجتماعي، وقامت بطرح برامج عمل هدفها تعبئة وتنظيم الجماهير النسوية في الريف والمخيم، كما عنيت بطرح المشكلات الخاصة بالمرأة مثل :التثقيف الصحي ووضعها القانوني ومشكلات الزواج والعمل ومشاركة المرأة في التخطيط، وتوسيع مشاركتها في العمل النقابي والسياسي والاجتماعي[٢]" وهذه الأطر عبارة عن أربع لجان نسائية ساهمت التنظيمات الفلسطينية في إسنادها، وهي:

- اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية، تأسس في ١٩٨٠.
- اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، تأسس في ١٩٨١.
- اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، تأسس في ١٩٨٢
- اتحاد لجان العمل النسائي، تأسس في ١٩٨٧[٣].

وبعد تشكيل هذه اللجان أصبح التداخل بين الدور الاجتماعي . الخيري والدور النضالي الوطني سمة أساسية من سمات العمل الاجتماعي النسائي في فلسطين، مما أدى إلى انتشار اللجان في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة تحت شعار (نحو حركة نسائية موحدة)، تهدف إلى توحيد نضال جميع النساء من أجل الدفاع عن الحقوق الوطنية في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة. كما عملت على الاهتمام بقضايا المرأة وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والدفاع عن حقوقها في العمل، والتعليم، واكتساب الخبرة وتنمية شخصيتها[٤]. بينما توى الدكتورة بثينة شعبان أنْ الاتحادات النسائية تلعب دوراً هامشياً في الإصلاح الاجتماعي، وأنّ على هذه الاتحادات أن تعيد تقييم أدوارها وأن تنشط على الصعد كافة: الدراسية والمهنية والسياسية والتشريعية وان تعالج قضية المرأة في كل مجال من جميع الأوجه وأنْ تتخاطب المرأة والرجل على السواء بحيث تصبح قضية مساواة المرأة وتحررها قضية محورية

---

[١]– دنيا الأمل إسماعيل:المرأة الفلسطينية من هزيمة١٩٦٧ إلى انتفاضة١٩٨٧، **الكاتب**، عدد ١٦٣، ١٩٩٨، ص٨٨

[٢]– محمد الحاج يحيى وآخرون: **المرأة الفلسطينية وبعض قضايا العنف الأسري**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، سبتمبر ١٩٩٥، ص٣٧.

[٣]– إيلين كتاب: **مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتفاضة**، القدس، ط١، ١٩٩٠، ص٣٩

[٤]– زينب الغنيمي: المراة الفلسطينية والعمل السياسي، **بلسم**، نيقوسيا، العدد ١٤٤، ص ٧٠.

يشعر بأهميتها وضرورتها المجتمع بكامله. وأن لا تبقى هذه الاتحادات صامتة حيال الممارسات الاجتماعية التي لا تتماشى مع روح العصر ومع ما هو أصيل من التراث والحضارة[١].

أما خارج فلسطين، وخاصة في الدول المجاورة للوطن، وحيث توجد نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني، فقد ساهمت المرأة بقيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبأشراف بعض المؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بتقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية لأبناء شعبها ضمن مؤسسات أقيمت لهذا الغرض. ومن ابرز هذه المؤسسات:

- مؤسسة اسر الشهداء والمعتقلين: وقد تأسست مع بداية انطلاق الثورة الفلسطينية لرعاية أسر الشهداء والمعتقلين، وترأسها إنتصار الوزير.
- الهلال الأحمر الفلسطيني: وقد أنشئ عام١٩٦٨ في الأردن بهدف تقديم خدمات طبية للمقاتلين والتجمعات الفلسطينية في لبنان وسوريا ومصر، وتشارك المرأة بنسبة٧٠% فيه.
- مؤسسة صامد: أنشئت لتوفير العمل للأيدي العاملة الفلسطينية التي تعاني من البطالة وخاصة في لبنان وسوريا، وتبلغ نسبة مشاركة المرأة فيها الى٦٧%
- بيت الصمود: أنشئ في بيروت ليرعى أبناء شهداء مخيم تل الزعتر. ثم نُقل إلى تونس بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢[٢].

****

وتطور دور المرأة الفلسطينية في ظل الانتفاضة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع، وتنامت القاعدة الاجتماعية للجان والاتحادات النسائية، لتؤطر في صفوفها حتى عشية الانتفاضة الشعبية في٩ ديسمبر١٩٨٧ ما يزيد عن خمسة عشر ألف امرأة، في حين بلغ ما نظمته الجمعيات الخيرية، البالغ عددها اثنتين وعشرين جمعية خلال العشرين عاماً الماضية ثلاث آلاف امرأة غير منظمة في وحدات أو لجان فرعية[٣]. وشاركت فيها بشكل واضح، وذلك بسبب الوعي الجماهيري للواقع وضرورة مشاركة كافة أبناء الشعب الفلسطيني لمقاومة المحتل، ولعل نداءات القيادة الموحدة للانتفاضة التي توجهت في خطاباتها إلى كافة فئات الشعب، كي تلتحق بالنضال التحرري، قد أتاح الفرصة أمامها لتثبت نفسها ولتجد دورًامشاركاً وفاعلاً فيها والتي أقرته القيادة السياسية، ووافقت علية شرائح المجتمع المختلفة.

---

[١]- بثينة شعبان:**المرأة العربية في القرن العشرين**، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا،٢٠٠٠، ص٩٣--٩٤

[٢]-عبلة الدجاني:**المرأة الفلسطينية والطفل**، ص٤٥

[٣]- فيحاء عبد الهادي :**نماذج المرأة/البطل في الرواية الفلسطينية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٧، ص٧٣

لقد كان دور الحركة النسوية في الانتفاضة متعدد المستويات، تراوح بين الدور التنظيمي للجماهير النسائية المشاركة في المظاهرات والحشد للمواجهات، إضافة إلى الدور الإغاثي والدعائي النشط، من أجل جلب المزيد من التأييد والدعم المحلي والإقليمي والدولي للشعب الفلسطيني المنتفض بكافة شرائحه[1]. وقد تميز هذا الدور بطابعه العفوي غير المنظم في جمعيات أو منظمات غير حكومية أو أطر نسوية أخرى، فقط كانت الدوافع الوطنية عبر إنتماء كل الجماهير الشعبية الصادقة للقضية الوطنية مدخلاً ووعاءً عّبر عن حالة التوحد الشعبي الداخلي والتفافه حول الشعار المركزي التوحيدي الناظم لكل الجماهير على قاعدة وحدة الأرض والشعب والمنظمة بكل فصائلها من أجل تقرير المصير وحق العودة والدولة.

ومع هبوط وتائر النضال الشعبي العفوي والمنظم، أثر مؤتمر مدريد عام ١٩٩٠، بدأت تتأسس ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في حقول أخرى، بعيداً عن الأحزاب والفصائل الوطنية ودون الرجوع إليها أو الحصول على أي شكل من أشكال الشرعية فيها[2].

لقد لفت الدور الذي قامت به المرأة الفلسطينية في الانتفاضة نظر الصحفيين الأجانب الذي وصفوا المرأة الفلسطينية بأنها الوجه البارز والمميز فيما يحدث، وأشاروا إلى تمتعها بقدر من الرقي والطموح والجرأة، بل والحرية التي توصلت إليها إذ أجبرتها الظروف على أن تحول اهتمامها من حريتها الضيقة إلى معنى أكبر وأكثر شمولية، إذ أصبحت تملك حرية التحدث والجرأة في الدفاع عن نفسها[3].

وبالرغم من تعدد المعوقات أمام المرأة الفلسطينية، فهناك المئات من النساء الطليعيات اللواتي ساهمن بدورهن في مسيرة الكفاح الوطني عموماً وفي مسيرة النضال الاجتماعي من أجل تخليصها من كل الموروثات السالبة، وتحريرها وخلاصها من كافة المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على وجه الخصوص، وفي هذا السياق فقد شاركت المرأة الفلسطينية في مؤتمر مدريد، حيث شاركت ثلاث نساء من أصل خمسة عشر عضو فيه، إضافة إلى أن المتحدثة باسم الوفد كانت السيدة حنان عشراوي.

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن، وقرار تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني، خاضت المرأة معركة الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وتعدّ مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٩٩٦/١/٢٠، مقياساً للنشاط السياسي والاجتماعي لها

---

[1] - إصلاح جاد: الحركة النسوية والانتفاضة، صحيفة **صوت النساء**،عدد ١١٠، ٢٠٠٠/١٢/٧، رام الله، ص٩

[2] – غازي الصوراني: **دور المرأة الفلسطينية**، ص٦٣

[3] – مجلة **البيادر السياسي**، العدد ٣٣٥، القدس، ١٩٨٩/١/٢١، ص٤٩

خلال الفترة السابقة. هذا الوعي والإنجاز جعل للمرأة الفلسطينيةمكانةً كبيرةً في المجتمع الفلسطيني، لتساهم في الحياة السياسية والاجتماعية بشكل فعال، لذا فقد تقلدت النساء الفلسطينيان في ظل السلطة الفلسطينية مناصب رفيعة. وعندما شكلت الوزارة الفلسطينية برئاسة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، دخلت المرأة مجلس الوزراء، فكانت هناك وزيرتان من بين ٢٥ في مجلس وزراء السلطة، أي بنسبة ٧%، هما السيدة انتصار الوزير، والدكتورة حنان عشراوي.

ثالثاً: دور المرأة الفلسطينية الاقتصادي

أدت الظروف السياسية التي حلّت بفلسطين إلى فك القيود الاجتماعية على المرأة والتي كانت تحدّ من تحركها خارج الآسرة، وخاصة بعد احتلال فلسطين عام١٩٤٨ حيث أثّرت هذه النكبة على الأكثرية الساحقة للشعب الفلسطيني، وذلك بخسران مصدر الرزق الأساسي لمعظم الأهالي، مما أدى إلى تفسخ وتغير في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني[١]. الأمر الذي أدى إلى تشكيل طبقات جديدة لم تكن مألوفة من ذي قبل، وأصبح النازحون في وضع اقتصادي صعب، بسبب تشتت العائلة وفقدان الأبناء والأزواج في سياق الحرب، والهجرة. حيث وجدت المرأة نفسها في مواجهة أوضاع الفقر واليتم والتشرد وغياب رب الأسرة، وكان عليها أن تتحمل مع الرجل عبء حماية الأسرة، ومواجهة المسئوليات الجديدة[٢].

ونتيجة لهذه التغيرات خرجت المرأة للعمل، على عكس ما كان متبعاً من ذي قبل"وهو خروج سوف لا تقتصر تأثيراته على كسر حدود التقاليد في هذا المجال فقط، بل وأيضاً مع ما يحمله هذا الخروج من نمو لشخصية الفتاة داخل الأسرة وفي المجتمع باعتبارها أصبحت عضواً منتجاً تعتمد عليه الأسرة في تأمين جانب من أسباب معيشتها[٣]"ولذا لم يعد هناك خيار آخر غير التعليم والعمل، الأمر الذي ساهم في إبراز شخصية المرأة وتحررها من القيود الاجتماعية التي كانت تفرض عليها سابقاً .

وباحتلال "إسرائيل" للضفة الغربية وقطاع غزة بعد هزيمة ١٩٦٧، أصبحت تستولي على كامل التراب الفلسطيني، وبذلك تحكمت في مجمل الموارد والخدمات، وبالتالي في السياسة الاقتصادية للبلاد، وكانت النتيجة الأولى للنكسة، طرد حوالي ٣٠٠ ألف شخص من الضفة

---

[١]- نبيل أيوب بدران: **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص٣١

[٢]– زينب الغنيمي: **تطور وضع المراة الفلسطينية**، ص٩٠

[٣] – غازي الخليلي: **المرأة الفلسطينية والثورة**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، يونيو ١٩٧٧، ص٩٠

وإخضاع أكثر من مليون فلسطيني آخر للاحتلال، وبذلك ارتفع عدد الفلسطينيين الواقعين تحت سيطرة "إسرائيل" كلياً إلى حوالي ١.٤ مليون نسمة في ذلك الوقت[١]. فمورست عليهم شتى أنواع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية مما أحدث اضطراباً اقتصادياً هائلاً، وبطالة على نطاق واسع، فاضطر الكثير من الفلسطينيين إلى العمل داخل "إسرائيل"، بأقل الأجور، ودون أي ضمان. كما مارس الاحتلال إجراءات إدارية متعسفة، تقيد الاقتصاد الوطني، وتمنعه من النمو والاستقلالية، كفرض الضرائب الباهظة، وإغراق السوق المحلية الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية، وإهمال تطوير البنية التحتية، التي يتأسس عليها أي اقتصاد وطني. وباستمرار هذا الوضع المتدهور للاقتصاد الفلسطيني، ازدادت حاجة النساء للعمل تحت ضغط تفاقم الأوضاع المعيشية التي رافقتها هجرة واسعة في صفوف الرجال، مما أثر على وضع الأسرة الفلسطينية، وبالتالي على وضع المرأة، التي أصبح عليها أن تتحمل أعباءً إضافية من أجل تحسين وضع الأسرة المعيشي، إلى جانب أعبائها المنزلية، وتربية الأبناء، وتحملها لتبعات المشكلات الاجتماعية التي نتجت عن هذا الواقع، كالزواج المبكر، والزواج غير المتكافئ، وزيادة حالات الطلاق. غير أن هذا الواقع رافقته خلخلة في المفاهيم التقليدية تجاه المرأة، نتيجة لانهيار الزعامات التقليدية من تجار وكبار الرأسماليين وعقاريين وأرباب عمل، وتراجع نفوذها الذي كان يحدّ من قدرات المرأة، مما دفعها إلى تقوية دورها ومكانتها الاجتماعية من خلال الاندفاع نحو العمل، مهما كان نوعه، حيث وجدت في هذه فرصة تاريخية لتغيير الوضع الاجتماعي الذي تم حصرها فيه، وقيّد من إمكانية إطلاق طاقاتها الإبداعية في شتى المجالات. وقد انعكس هذا الاندفاع نحو العمل، إيجاباً، على تطور دورها الاجتماعي، وارتفاع مستوى تعليمها، ومن ثم استطاعت أن تنتزع بعض حقوقها، وتحصل على بعض المكاسب، التي عززت مكانتها[٢].

وساعد اكتشاف النفط في البلاد العربية على استقطاب الأيدي العاملة الفلسطينية للعمل في هذه الأقطار، التي أدت إلى خروج العديد من الفتيات والسيدات للعمل فيها، وبلغ عدد الفلسطينيات العاملات في الكويت مثلا عام ١٩٦٥ نحو ٢١٨٥ فتاة وسيدة[٣].

ونتيجة للظروف القاسية شهدت سنوات الاحتلال منذ الستينيات، وحتى الثمانينيات، ارتفاعاً في عدد العاملات الفلسطينيات، في مختلف الميادين، حيث ارتفع عددهن من ١٣٨٠٠ عام ١٩٦٧ إلى ٣٠٣٠٠ عام ١٩٧٨ بزيادة أكثر من ١١٩%، وتركز هذا الارتفاع، بصورة أكثر في القطاع الزراعي وتحديداً في المزارع العائلية، حيث بلغت نسبة العاملات فيه ٥٨% من مجموع

---

[١] – إدوارد سعيد: الواقع الفلسطيني الحاضر والماضي والمستقبل، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر، ١٩٨٦، ص ٧٨، ٨٦.

[٢] – اللجنة الوطنية للإعداد للمؤتمر الرابع للمرأة: **التقرير الوطني لدولة فلسطين**، بكين، ١٩٩٥، ص ٤٦

[٣] – عزت دراغمة:**الحركة النسائية في فلسطين**، ص٢٦

العامل عام ١٩٨٠، نظراً لغياب أعداد كبيرة من العمال الذكور عن البلاد[١]، نتيجة لقيام العدو الصهيوني باستخدام سياسة تدمير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، بعد الاحتلال الكامل لفلسطين؛ مما أجبر المزارع الفلسطيني على ترك أرضه والالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي.

كما قامت المرأة الفلسطينية بمشاركته هذا الجانب، فقد التحقت بسوق العمل أيضا لتساعد في تحسين الظروف الاقتصادية. وتشير الإحصاءات أن نسبة مشاركتها في حجم العمل قد ارتفع، لتصل معدل هذه المشاركة من حوالي ٨%عام١٩٦٧، الى حوالي ١٥%عام ١٩٨٢، من مجموع قوى العمل النسائية العاملة[٢]. فعملت في قطاعات مختلفة، في هذه الفترة، متجاوزة المهن التقليدية، التي كان مقتصراً عليها العمل بها، وهي التمريض، والحياكة، والتعليم، والتطريز، والزراعة المنزلية، ودخلت ميادين عمل جديدة، كالعمل الزراعي المأجور، والصناعات التحويلية لمنزلية، كالتعليب والتغليف، أو العمل في مصانع الملابس الجاهزة فضلاً عن الحياكة المنزلية، والعمل في الصناعات الحرفية، كالفخار، والخزف، وأشغال القش. كما أدى ارتفاع مستوى تعليم المرأة إلى اقتحامها الأعمال الإدارية، والمكتبية، والطب، والمحاماة، والهندسة والصيدلة، والصحافة. والانتماء إلى الاتحادات العمالية، وقد بلغت نسبة الإناث من مجمل "أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى عام ١٩٩٧، ٨% من المجموع الكلي البالغ ٦٣٠٥٤ منهم ٥٨٢٣٦ ذكور و ٤٨١٨ إناث[٣]".

وتظهر الإحصائيات أن نسبة العاملات في منتصف الثمانينات من القرن الماضي زادت في مخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع عنها في المدن والقرى الفلسطينية. ويرجع ذلك إلى سوء الأحوال الاقتصادية في هذه الأماكن، وهي نسبة تصل إلى ١٦% من مجموع النساء في سن العمل، أما في القرى فتصل إلى ١٢%، وفي المدن إلى ١٠%تقريباً من مجموع النساء في سن العمل، كما ارتفعت نسبة النساء العاملات في المهن التخصصية حيث بلغ عددهن في هيئات تدريس الجامعات الفلسطينية عام ١٩٨٥ قرابة ٩٢ امرأة بنسبة ١٥% من مجموع العاملين، يتوزعن على مختلف التخصصات العلمية[٤]. أما في العام١٩٩٨ /١٩٩٩ فقد ارتفع عدد العاملات في مجال التعليم الجامعي ليصل الى٢٩٨ امرأة من اصل٢٧٩١ عضو[٥].

---

[١]–دنيا الأمل إسماعيل:المرأة الفلسطينية من هزيمة١٩٦٧ إلى انتفاضة١٩٨٧، ص٨٧

[٢]– بيرا ريدايلي:المرأة العاملة في المناطق المحتلة، **مجلة الفكر الديموقراطي**، العدد الأول، نيقوسيا، قبرص، ١٩٨٨، ص٣٤

[٣]– سمر هواش : **المرأة في العمل النقابي** . كتاب إشكاليات العمل النقابي في فلسطين، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله، ٩٩، ص ١٤٣.

[٤]– دنيا الامل اسماعيل:المرأة الفلسطينية من هزيمة١٩٦٧الى...، ص٨٧

[٥]– **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية**، وزارة التربية والتعليم، رام الله، إبريل ٩٩، ص٢٣–٢٥.

ورغم هذا الاتساع في حجم مشاركة المرأة في العمل في القطاعات المختلفة، إلا أن الكثير من المشكلات عرقلت انخراط عدد أوسع من النساء، وأبرزها المشكلات التي واجهتها عاملات المياومة في المشروعات الإسرائيلية، حيث عملن دون عقود عمل مما حرمهن من الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي والتعويضات، والتقاعد، وبدل الإجازات السنوية، وإجازات الأمومة، بالإضافة إلى معاناة النساء الفلسطينيات العاملات في المشاريع الوطنية من ظروف العمل الشاقة في غياب قانون يحمي حقوقهن، ويقف حائلاً ضد فصلهن التعسفي، ولهذا فإن نسبة العاملات المتزوجات أقل من نسبة عدد اللا متزوجات اللاتي يفضلن البقاء دون زواج، خوفاً من فقد العمل خاصة إذا كانت ترعى أحداً من أفراد أسرتها، بسبب غياب العائل أو وفاته. وقد عانت المرأة الفلسطينية العاملة في هذه الفترة من عدم كفاية دور الحضانة، ورياض الأطفال، ودور رعاية المسنين والمعوقين، وارتفاع تكاليف المعيشة، مما حال دون اتساع دورها في العمل الإنتاجي، كما عانت من ضيق مجال التوظيف والتشغيل، خاصة الخريجات، أو حصرهن داخل عدد محدود من المهن التقليدية[١].

وبتراكم النتائج السلبية للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع فقدت أعداد كبيرة من النساء عملهن، خاصة في الزراعة، كنتيجة لحالة الركود الاقتصادي التي سادت في قطاعات الاقتصاد في الأرض المحتلة، وبعد دخول الانتفاضة في أواخر عام ١٩٨٧ ازداد الحصار الاقتصادي الإسرائيلي على الضفة والقطاع مما ترك أبلغ الأثر على وضع الأسرة الفلسطينية، وزادت الأعباء على المرأة الفلسطينية، في مواجهة سياسة التجويع التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خاصة بعد أن اضطرت أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين إلى أن تفقد مواقع عملها، في الوقت الذي أخذت فيه تكاليف المعيشة في الارتفاع.

ومما يلفت الانتباه إلى عمل المرأة الفلسطينية في مجال العمل، هو وجود فرق كبير في نسبة المشاركة بين الذكور والإناث من فئات الأعمار في القوى العاملة(من١٤ سنة فما فوق)إذ تظهر المعطيات الإحصائية المتوفرة عن القوى العاملة، ان٥٨%من الذكور من فوق سن١٤ سنة يقعون ضمن القوى العاملة، وذلك مقابل١١%فقط من الإناث[٢]. وهذه المعطيات تظهر أن المرأة ما زالت قاصرة عن الرجل في ميدان العمل الاقتصادي بالرغم من التحولات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني. ويعود ذلك في الغالب إلى ضعف السوق الاقتصادي، وخاصة القطاعات التي تطرقها المرأة في العادة.

---

[١] – **اللجنة الوطنية للإعداد للمؤتمر الدولي الرابع**،:التقرير الوطني، ص ٤٧.

[٢] – الاتحاد العام للمراة الفلسطينية:واقع المرأة الفلسطينية في الوطن المحتل،**صامد الاقتصادي**، عدد٦٢، تموز٨٦م، ص٣٩

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، ازدادت مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وشاركت المرأة في سوق العمل، ولكن معدل مشاركتها بقي متدنيا إذ وصل عام ١٩٩٧ إلى حوالي ١٢% للنساء من سن العمل[١].

لقد أدت الظروف التي مرّت بها فلسطين إلى تغيير النمط المعيشي فيها، فدخلت المرأة مجال العمل اليدوي والمهني، بكل أشكاله فعملت في المنزل والحقل والمصنع، وعملت ممرضة ومعلمة وطبيبة، لتثبت هويتها وتأثيرها في المجتمع الفلسطيني، فتظل حاضرة في كل الميادين وكافة الأصعدة.

[١]– دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية:المرأة والرجل في القوى العاملة الفلسطينية، **الكاتب**، عدد١٦٣، ١٩٩٨، ص٨١